العدد (1903) السنة الثامنة - الأربعاء (8) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ـ دعـــــــوة ـ

تدعو صفحة آراء وأفكار الكتاب الى مناقشة واقع التيارات العلمانية في البلاد وما يمكن أن تلعبه من دور في خلق التوازن السياسي وكيف يمكن تفعيل تواجدها في الشارع العراقي بما يساهم في خلق التنوع الفكري وصولاً الى التعددية السياسية بصيغها التنظيرية والتطبيقية.

مستقبل العلمانية في العراق

حسين علي الحمداني

تطرح دائما في العالم العربي مقولة العلمانية هي الحل، وطرحها يأتي دائما من قبل منظري الدولة وكتابها الذين يحاولون جهد الإمكان إضفاء صفة العلمانية لنظم استبدادية متشبثة بالحكم منذ عقود طويلة، وبهذا فإن الشعب العربي حين تسوق له العلمانية على هذا النحو فإنها تسوق بشكل مشوه إذا ما قورنت بأصولها وجذورها وأسباب تكاملها .

و هناك العديد من التعريفات للعلمانية، ولكننا نجد أن أفضلها للفرنسي (جان بوبيرو) الذي يرى أن العلمانية، كمرجعية فكرية، يمكن تشبيهها بمثلث: الضلع الأول فيه (وهو يتعلق بخاصية العلمانية) هو عدم تسلط الدين (أو أي نوع آخر من المعتقدات) على الدولة، ومؤسسات المجتمع والأمة والفرد. و الضلعان الآخران من المثلث هما حرية الضمير والعبادة والدين والعقيدة، وذلك في التطبيق المجتمعي وليس كمجرد حرية شخصية باطنية، والمساواة في الحقوق بين الأديان والمعتقدات؛ مع ضرورة تطبيق هذه المساواة واقعيا ومجتمعيا.

تعريف شمولي جدا ونجده كنصوص موجودة في الكثير من دساتير العالم، ومنها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ المستمدة مواده من الدين الإسلامي كمصدر تشريعي بالدرجة الأولى ولوائح وقوانين حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن بالدرجة الثانية .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هل نمتلك نحن العرب مقومات العلمانية لننادي بها ؟ أو نطرحها كحل لمشاكلنا المستعصية ؟. قبل أن نجيب لنعرف ما هي هذه المقومات، أولها وجود أحزاب تتبنى العلمانية ولا تتخلى عنها. الشيء الآخر هو أن تكون هنالك هوية وطنية لا هويات فرعية، كالقومية والدينية وأحيانا المذهبية . الشيء الثالث وجود الدولة كمؤسسات غير قابلة للذوبان والتفتيت .

والمتتبع لتأريخ العلمانية وتواجدها في المنطقة العربية يجد إنها دخلت مع دخول الدول الاستعمارية و بدأت الدول العربية الإسلامية تتخلى عن بعض الجوانب الاستفزازية من الدولة الدينية مثل تطبيق العقوبات البدنية كجلد شارب الخمر وقطع يد السارق ورجم الزانية، وعن جباية الجزية من مواطنيها غير المسلمين. وهذا ناجم من تأثر هذه الدول بحقبة الاستعمار خاصة ان الكثير من الدول العربية استعمرت لعقود طويلة . وبدأت فترة الدولة المدنية في الوطن العربي لكنها لم تكن علمانية بمعناها الصحيح بقدر ما كانت نظم مستبدة انفرد حزب واحد بالسلطة لعدم وجود عنصر مهم وهو الأحزاب والانتخابات التي يمكن من خلالها إحداث التغيير. وهذا يجعلنا نستنتج بأن العلمانية لم تفشل في البلدان العربية لأنها لم تختبر بإدارة الدولة ولكنها تعرضت لهجمات كثيرة من أحزاب إسلامية كالإخوان المسلمين في مصر الذين روجوا لمقولة إن العلمانية تعني الإلحاد والكفر بل البعض تمادى أكثر من هذا في تفسيراته .

وبالتأكيد عدم تسلم أحزاب علمانية مقاليد الحكم هو جزء من فشل مشروع التحديث بأكمله في الوطن العربي. فمازال "مشروع التخلف" . إن جاز هذا التعبير .هو المشروع السائد والمتسيد في العالم العربي.

أما في العراق فإن إمكانية وصول القوى العلمانية لقيادة البلد محدودة جدا في السنوات القادمة لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها إن أغلب أحزابنا أما قومية أو دينية ، أما القوى الليبرالية والعلمانية فإنها منيت بهزيمة في الانتخابات الأخيرة لأسباب عديدة في مقدمتها قانون الانتخابات ذاته الذي لم يمنحها فرصة الحصول على مقعد واحد في البرلمان وبالتالي فسح المجال لتيارين من الصعود هو التيار القومي والتيار الديني .

وحتى التيار القومي الذي صعد إنما استند لآليات دينية ومذهبية بأطر جديدة طارحا نفسه ممثلا لمنطقة أو فئة ولم يكن قادرا على رفض هذا المنطق خاصة في ظل التنافس مع أحزاب دينية هي الأخرى استخدمت ذات الآليات.

لذا فإن من يتابع توزيع مقاعد البرلمان العراقي الحالي سيجد جملة من الحقائق التي لا يمكن نكرانها أو تجاهلها وتحتاج بالتأكيد لدراسات معمقة أولها انتخاب أشخاص لا أحزاب، وهذا تجسد بشكل واضح مؤكدا حقيقة قد تكون سلبية وهي ميول الناخب العراقي للشخصيات وفق منظور قومي أو ديني بعيداً عن البرامج الانتخابية والميول والاتجاهات التي يحملها هذا الشخص وما يمكن أن يتولد من انفراد بالسلطة كما حصل في العقود الماضية .

هذا يعني لا وجود لأحزاب خارج مناطق تمركزها، أي لا يوجد حزب بعينه أو كتلة استطاعت الحصول على مقعد من جميع المدن العراقية ، وربما لو أن قانون الانتخابات ليس بهذه الصورة لوجدنا مقاعد لقوى ليبرالية وعلمانية.

إذن هل يمكننا أن نرى مستقبلاً للعلمانية في العراق ؟ الجواب بالتأكيد نستطيع استنتاجه من خلال نتائج الانتخابات نفسها عبر بروز تيار ما يسمى بالإسلام العلماني الذي يحاول بناء الدولة على أسس المدنية والحداثة مستفيدا من حالة صحية ومهمة في البلد وهي إن المؤسسة الدينية لا تتدخل في الشأن السياسي إلا بحدود واجباتها الاجتماعية والتوجيهية والإرشادية من جهة، ومن جهة ثانية الدولة هي الأخرى لا تسعى لمصادرة المؤسسة الدينية كما هو الحال في أغلب البلدان العربية.

وهذه الحالة تمنح كلا الطرفين الدولة والمؤسسة الدينية أن يأخذ كل منهما دوره في البناء الاجتماعي والسياسي للبلد وفق رؤية لا تبتعد كثيرا عن الواقع ولا تتقاطع مع التطورات والحداثة بمفهومها العلمي والصحيح .

وهذا يجعلنا نؤكد أن العراق مقبل على علمانية إسلامية قائمة على أحزاب دينية معتدلة قادرة على بلورة صيغة جديدة في العالم العربي خاصة ان فرص قيادتها للدولة قائمة وموجودة في العراق أكثر مما هي في الدول العربية الأخرى التي ظلت الأحزاب الدينية على هامش الأحداث.

عصر المشاركة

عبد المجيد حسن شياع

عرفت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بـ (عصر المعلومات) ، واعتمدت معظم أنشطتها الاجتماعية والاقتصادية على التكنولوجيات بصورة أساسية لكونها وفرت لها معلومات متنوعة وواسعة وحظيت باهتمام الكثيرين من جميع أنحاء العالم، حيث أتاحت لهم فرصة الحصول على المعلومات بسهولة ويسر. وهكذا أصبحت المعلومات سلعة يتم إنتاجها واستهلاكها وتوزيعها حالها حال السلع المادية.

وليس هناك شك في أن الشبكة الالكترونية الدولية تتمتع بقدرة خارقة على نشر تلك المعلومات في جميع جوانب المعرفة، وبما أن الإنسان مبدع ومبتكر وخلاق بطبعه ويستطيع تعديل وتحوير وابتكار كل ما يتوافر له من تكنولوجيات حتى لو كانت بدائية وبسيطة لتتلاءم مع احتياجاته وثقافته فهو يسهم بشكل أو بآخر في تقدم وصنع الثقافة الإنسانية بوجه عام، وباستمرار تقدم تكنولوجيا المعلومات وكثافة التدفق المعلوماتي وتعقد النظم الاجتماعية والاقتصادية و السياسية في العالم وشعور الأفراد المتزايد بكيانهم الذاتي وفاعليتهم في بناء مجتمعاتهم، فقد تغيرت النظرة الى تلك المعلومات والتكنولوجيات وظهر موقف جديد يعبر عن عهد أكثر ايجابية من العهد السابق حيث لا يكتفي فيه الأفراد بالحصول على المعلومات التي تساعدهم على تحقيق كل أهدافهم الخاصة فحسب وإنما بدأوا يتولون (هم) أنفسهم عملية صنع وابتكار معلومات جديدة وتداولها ودعوة الآخرين لمناقشتها بحرية تامة ووضوح دون فرض أية قيود لضمان سرية المعلومات وحمايتها كما هو مألوف بالنسبة للكثير من الأنشطة العلمية والاقتصادية الأخرى، لذلك فقد ظهر ما يطلق عليه الآن بـ (عصر المشاركة) وهو العصر التالي لعصر المعلومات الذي تزداد فيه دوائر الاتصال والتبادل اتساعاً من غير وجود حدود أو قيود عليها من أي طرف كان، ويضم ملايين البشر الذين يشاركون معاً في مناقشة المشكلات وإيجاد الحلول السريعة لها وإثارة قضايا جديدة ومسائل لم تطرق من قبل عن طريق الشبكات الدولية، لذلك فإن هذا العصر يتحدى مبدأ ملكية المعلومات ويعارض الملكية الفكرية والتي كثر الحديث عنها في أكثر الأوساط، وبالذات في الدول المتقدمة حيث يؤمن بضرورة فتح مصادر المعرفة امام الجميع، لذلك فهو عصر إتاحة المعلومات والمشاركة من خلال تفاعل شبكات متسعة من الأفراد في حل اي مشكلة وإبداع وخلق موضوعات وعلاقات وروابط جديدة لم تكن مطروحة من قبل بهذا النطاق الواسع فإذا كانت التوجهات الاقتصادية والسياسية في عصر المعلومات تتطلب الحماية وتتطلب السرية التامة لها على الأقل في بعض المجالات فإن عصر المشاركة يرتبط بالانفتاح وتبادل الأفكار والآراء والخبرات مما يحقق النجاح والتقدم ويعكس الحماية التي تؤدي الى العزلة والانغلاق والجمود على نفسها، وفي هذه الحدود يمكن اعتباره نهاية ليس فقط لعصر التحكم بالمعلومات ومنعها عن الآخرين إلا بشروط معينة وأنما مؤشر أيضاً على قرب نهاية كل أشكال التسلط والتحكم نتيجة للتحولات التي طرأت وتطرأ الآن على مختلف النظم الإنسانية وإعادة النظر في جميع التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بكل أشكالها المختلفة، فالمشاركة مفهوم يعكس في بعض أبعاده التمرد ورفض كثير من الأوضاع التي تستند الى مبدأ التسلط في كثير من جوانب الحياة وابتداء من التنظيم العائلي الى علاقات العمل الى البعد الإنساني وغير ذلك من الأوضاع التي تضع سلطة اتخاذ القرارات المؤثرة في حياة ومصير الآخرين وفي أيدي فئة محدودة من الأشخاص .

إن ستراتيجية المصدر المفتوح ضد الهيمنة لتعدد الآراء وتنوع وجهات النظر المختلفة تؤدي الى التغيير السليم والمؤثر في صنع المستقبل المشرق بما يتلاءم مع رغباتنا وتطلعاتنا، وواضح إن هذا المبدأ يتعارض تماماً مع سياسة فرض الرقابة والهيمنة على التفكير والتدخل في حق التعبير وحرية تبادل المعلومات، كما انه يرفض التحكم في إدارة العلاقات داخل المجتمع والتي من شأنها إبعاد الناس عن فهم الواقع وحقيقة الأوضاع التي تمس حياتهم، فالتدفق المعلوماتي يساعد على التوصل الى الحقائق من خلال المقارنة، وبالرغم من كل ما قد ينشأ عن زيادة المعلومات التي نحصل عليها من المصادر المختلفة المتاحة لدينا من تضارب في كثير من الأحيان فإنها تبقى الوسيلة الفاعلة للوصول الى الحقيقة في آخر الامر وإذا كان إطلاق المجال للمشاركة وستراتيجية المصدر المفتو ح يساعدان على تطور ونمو التفكير الإبداعي والتجديد باعتبارهما عنصرين أساسيين لإحراز التقدم في جميع المجالات فإن هذه المشاركة ذاتها هي التي تقوم على أساس تبادل الآراء والخبرات التي تتطلب توفر قدر معين من الثقة بين مختلف الأطراف الذين يشتركون جميعهم في الرغبة لتحقيق أهداف او مصالح معينة، كما أن تلك الثقة تساعد المجتمع ككل على اختيار أفضل السبل لتحقيق التقدم المنشود، فالمسألة تتطلب ليس فقط توفير المعلومات والإفادة منها بل العمل على صنعها وإبداعها وتنميتها وتطورها لتحقيق التغيير والتقدم، وهو الأمر الذي تسهم الشبكات الدولية المختلفة في إنجازه بكل اقتدار، والأمر لا يخلو من المفارقة، فسياسة المشاركة هي أحد العوامل الكبرى التي تؤثر الآن وسوف تؤثر في المستقبل في جميع جوانب الحياة وبكل نظمها وقيمها وأنماطها السلوكية لأنها تمزج بين النظرية والتجربة وتحقيقها على الوجه الأوفى من خلال تضافر كل القوى والجهود والرغبة الجادة في تغيير الواقع القائم وهو أمر لا يتحقق بسهولة، إلا أن هناك فجوة واسعة بين النوايا والتجربة الواقعية مما يشكل نوعاً من التحدي الذي يحتاج إلى البحث العميق الذي يجعل المشاركة مقبولة في ممارسات الحياة اليومية وبشكل يحافظ على كيان المجتمع واستمراره في الوجود.

تأهيل السجون

علي جابر

تناول قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩) المعدل في المادة (١٤٠) منه حالة (العود) إلى ارتكاب الجريمة حيث يجوز للمحكمة أن تحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر للجريمة قانوناً بشرط عدم تجاوزها هذا الحد، وان لا تزيد مدة السجن المؤقت بأي حال من الأحوال عن (٢٥) سنة ولا تزيد مدة الحبس على (١٠) سنوات في حالة (العود) او تكرار الجريمة ويلاحظ في الآونة الأخيرة ومن خلال ما كشفته بعض وسائل الإعلام ان مرتكبي العمليات الإرهابية هم ممن كانوا في السجون العراقية وأطلق سراحهم بعد أن مضت عليهم سنوات طويلة . وقد أكد الكثير من المهتمين بالشأن القانوني والباحثين في هذا المجال أن قسماً من هؤلاء المتورطين بالعمليات الإرهابية قد تولدت لديهم (النزعة الإجرامية) وهم في داخل السجون جراء اختلاطهم بالمجرمين المحترفين . وان الهدف من تشريع القوانين عموماً هو تحقيق العدالة بين شرائح المجتمع كافة وإيجاد الحلول التي ترضي جميع الأطراف، وان الهدف من العقوبة الجزائية هو الردع والإصلاح وأهداف أخرى تمتد بآفاقها الى بقية شرائح المجتمع .

وينظر مشرعو القوانين الى مرتكبي الجرائم بأنهم (مرضى) وقد خرجوا عن القواعد والأحوال الواجبة الأتباع في المجتمع لذلك فإن وضعهم في الإصلاحيات والسجون لا يهدف إلى التنكيل او الإيذاء او التعذيب بل يراد من العقوبة الإصلاح والتهذيب وإعادة التأهيل لغرض زجهم من جديد في جوانب المجتمع الكبير . لكن نلاحظ ان قسماً من الإصلاحيات والسجون لا يقوم بأداء المهام الملقاة على عاتقها فتتصرف وكأن المحكومين او الجناة حالات ميؤوس منها فتسيء التعامل مع نزلائها فيخرج الجانحون حاقدين على المجتمع لا بل حتى على أنفسهم فيرتكبون الجرائم الخطرة التي أصبحوا على دراية بها نتيجة اختلاطهم بأصحاب الجرائم الأخرى. لهذا فان قسماً كبيراً من مرتكبي الجرائم هم من العائدين (أصحاب السوابق). من هنا فإن محاكم الجنح والجنايات تربط في ملفات التحقيق صحيفة سوابق المتهمين وتعتمد عند إصدار القرار فإذا كان الشخص عائداً تتشدد بحقه العقوبة الجزائية، وان الكثير من الذين يدخلون السجون يتطبعون (بطباع) من سبقهم، وهذا الأمر يلقى على عاتق إدارات السجون التي يجب ان تعتمد على الباحثين النفسيين والاجتماعيين من ذوي الخبرة والاختصاص وان يكونوا من حملة الشهادات العليا ، كما هو الحال في الدول المتقدمة . كما من الواجب ان تكون هناك محاضرات دينية تثقيفية من قبل متخصصين في الفكر والعقيدة وعلم النفس والاجتماع بغية توضيح مخاطر الجريمة عموماً وأثرها السلبي على المجتمع وتوفير الظروف المناسبة للسجناء بحيث نمنع هكذا جرائم قبل وقوعها .

ويعاني الباحث الاجتماعي كثيراً في العراق بسبب قلة إعداد الباحثين مع كثرة أعداد السجناء وهو لا يمتلك من الوسائل التي تمكنه من أداء دوره بالصورة الصحيحة فمن غير الممكن أن يشرف باحث واحد على (٢٥٠) نزيلاً او يستطيع ان يؤثر عليهم ويغير سلوكهم، لان مهمة هذا الباحث تحتاج الى (عصا سحرية) او قوة خارقة، وأنا استغرب عدم إعداد الكم المطلوب من الباحثين الاجتماعيين بالرغم من وجود عدد كبير من خريجي (علم الاجتماع وعلم النفس) ورغبتهم الجدية بالعمل في هذا المجال، ولماذا لا يكون لكل (١٠) نزلاء باحث خاص بهم حتى يتمكن من متابعتهم والتأثير على أفكارهم وعقولهم ومنعهم من العودة إلى الجريمة في حالة خروجهم من السجن وعليه نقترح على (وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية) ان تستحدث معهداً خاصاً في بغداد لإعداد وتأهيل الباحثين الاجتماعيين يكون مقره في بغداد وله فروع في المحافظات وان تكون مدة الدراسة فيه سنتين كما على ذات الوزارة ان ترفع مخصصات العمل للباحثين الاجتماعيين وان تهتم كثيراً بالجانحين من الأحداث والصغار الذين يشكلون عماد المجتمع، وتخصص لهم الباحثين الاجتماعيين المحترفين لمنع عودتهم لارتكاب الجرائم من جديد .

وعلى مجلس النواب الجديد ان يقوم بتشريع قانون ينظم عمل الباحثين الاجتماعيين بشكل مستقل، حيث لم تتناول القوانين النافذة دور الباحث ألا بشكل مختصر . وهذا يوجب تشريع قانون خاص يمكن من خلاله إعطاء صلاحيات واسعة للباحث الاجتماعي وتحديد أهداف العقوبة الجزائية . وان مثل هذا القانون يوسع صلاحية عمل الباحث الاجتماعي ويعطيه الإحساس بأهمية دوره وعدم وجود سلطة تفرض عليه ما يوجب عمله . وقد لاحظت خلال عملي سواء ما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية أو رعاية الأحداث أو قانون العقوبات أن دور الباحث الاجتماعي في العراق شكلي ويفتقد الى الجدية وذلك بسبب قلة الإمكانية المتوفرة والمتاحة للباحث الاجتماعية فكيف نريد من الباحث أن يؤدي دوره بصورة صحيحة وهو أشبه بالذي يسير إلى الصحراء بلا سلاح،وان اغلب الباحثين الاجتماعيين يفضلون العمل في دوائر ومؤسسات أخرى غير السجون بسبب قلة وضعف الإمكانات المتاحة لهم ، ويتوجب الأمر كذلك ان تستمر متابعة السجناء المطلق سراحهم من قبل الباحث الاجتماعي عن طريق إقامة الدورات وأيضاً إيجاد فرص العمل ، وهذا الأمر لا يقتصر على الباحث الاجتماعي بل هي مسؤولية جماعية تضمن سلامة المجتمع وامنه.